



**موجز الظرفية الاقتصادية للفصل الثالث من 2024**

**والتوقعات بالنسبة للفصل الرابع**

من المنتظر أن يحقق الاقتصاد الوطني نموا ب 2,8% خلال الفصل الثالث من 2024، مستفيدا من استمرار تعافي الطلب الداخلي وتحسن ملموس في الصادرات سيدعم تنامي القيمة المضافة لجميع القطاعات باستثناء الفلاحة والصيد. ويتوقع ان يواصل الاقتصاد الوطني تطوره خلال الفصل الرابع من سنة 2024 بوتيرة ستبلغ 2,5% حسب التغير السنوي، متأثرا باعتدال مرتقب في دينامية الانشطة الثانوية إلى جانب استمرار تراجع الأنشطة الأولية.

**تسارع طفيف للنمو الاقتصادي الوطني**

يرتقب أن يحقق النمو الاقتصادي الوطني تسارعًا في وثيرته خلال الفصل الثالث من 2024، ليصل الى 2,8%، عوض 2,4% في المتوسط خلال النصف الأول من العام، حيث تميزت هذه الفترة بتراجع الأنشطة الفلاحية وبنمو اقل دينامية في الصناعات التحويلية وأنشطة توزيع الكهرباء. ووفقًا لبحوث الظرفية التي أجرتها المندوبية السامية للتخطيط على مستوى القطاعات الإنتاجية، اعتُبر ضعف الطلب العامل الرئيسي الاول الذي ساهم في الحد من تطور النشاط بالنسبة لـ 30% من الشركات الصناعية، يليه صعوبات الإمداد بالنسبة ل 19%.

**انتعاش متزامن للأنشطة الثانوية**

من المرجح أن يعرف نمو النشاط غير الفلاحي تسارعًا خلال الفصل الثالث من 2024، ليصل إلى 3,6% حسب التغير السنوي، حيث ستشهد جل القطاعات الثانوية انتعاشًا متزامنا في نشاطها، لترتفع بنسبة 4,4% عوض 8,3% خلال الفصل السابق. وفي هذا الإطار، يتوقع ان يستمر تنامي الصناعات الاستخراجية بنسبة 15,4% حسب التغير السنوي، مدفوعًة بارتفاع صادرات المنتجات الخام وزيادة الطلب من الصناعات التحويلية المحلية. ومن المنتظر أن يساهم الزخم الذي تعرفه صادرات الفوسفاط ومشتقاته، في ظل ظرفية تتسم بخفض الصين لإنتاجها الموجه للتصدير للفصل الثالث على التوالي ودخول قدرات إنتاجية جديدة من ثنائي فوسفاط الأمونيوم وثلاثي سوبر فوسفاط حيز الاستخدام على المستوى الوطني، في زيادة الطلب الصناعي المحلي الموجه للفوسفاط الخام وتحفيز إنتاجه بنسبة 18,9% حسب التغير السنوي.

وبدورها، يرتقب أن تحقق الصناعات التحويلية ديناميكية ملحوظة خلال الفصل الثالث من 2024، مما سيرفع مساهمتها في النمو الاقتصادي الإجمالي ب 2,0 نقطة. وستعرف أنشطة النسيج وبعض فروع الصناعات الغذائية تحسنا ملحوظًا، مدفوعة بتوجه ايجابي لمبيعاتها الخارجية بعد عدة فصول من الانخفاض. كما يرجح أن يستمر نمو الصناعات الكيميائية بنسبة 9,7% خلال نفس الفترة، في ظل تنامي صادرتها وانخفاض أسعار المواد الخام المستوردة، لا سيما الكبريت والأمونيا، بينما ستشهد قطاعات تصنيع المعدات الكهربائية والنقل ضعفا في ديناميكية مبيعاتها على مستوى الاسواق الأوروبية.

وعلى نفس المنوال، يتوقع أن تعرف القيمة المضافة لقطاع البناء تحسنًا بنسبة 4,8% خلال الفصل الثالث من 2024، مقارنة بـ 3,6% خلال الفصل السابق، حيث سيعرف نشاط التشييد تحولا نحو الارتفاع بالموازاة مع تكثيف الأشغال العمومية، وذلك في ظل استقرار أسعار الإنتاج. وتؤكد بحوث الظرفية التي تنجزها المندوبية السامية للتخطيط في هذا الصدد التوجهات الإيجابية للقطاع، حيث أظهرت النتائج ارتفاعًا في استخدام الأسمنت والحديد والخرسانة وتحسنًا في التوقعات بشأن دفاتر الطلبيات الموجهة نحو القطاع بنسبة 12 نقطة على أساس سنوي خلال الفصل الثالث من عام 2024.

بالمقابل، يرجح أن يستمر تباطؤ وثيرة نمو قطاع الخدمات الذي بدأ منذ منتصف 2023، حيث سيبلغ نمو القيمة المضافة للقطاع الثالثي 3,4%، على أساس سنوي، خلال الفصل الثالث من 2024، مقارنة بـ 5,8% في المتوسط خلال الفترة بين عامي 2022 و2023. وستحافظ أنشطة السياحة والنقل على أدائها وذلك بعد التعافي في الإنتاج والتشغيل الذي شهدته بعد جائحة كوفيد 19، بينما يرجح ان تعرف أنشطة التجارة والخدمات المالية والاتصالات خلال عموم سنة 2024 مرحلة تباطؤ ظرفي، وذلك في ظل تراجع الطلب الموجه نحوها.

**انخفاض النشاط الفلاحي وتحول نحو الارتفاع في الاسعار**

من المنتظر أن تنخفض القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 4,1% خلال الفصل الثالث من 2024 على أساس سنوي، وذلك بعد انكماش بنسبة 4% خلال النصف الأول من السنة. ويرجح أن ينجم هذا التراجع، الذي سيعيد النشاط الفلاحي إلى مستواه المتوسط المسجل قبل أربع سنوات، عن تباينات في تطور الإنتاج النباتي والحيواني. فعلى الرغم من الظروف المناخية غير المواتية، يرتقب أن تعرف محاصيل الخضروات الموسمية تحسنا خلال الفصل الثالث من 2024، سيساهم في انخفاض أسعار الخضر وارتفاع صادرات الطماطم والبطاطس والخضر الصغيرة. بينما ستشهد المحاصيل الأخرى ومعظم فروع الإنتاج الحيواني تراجعا خلال نفس الفترة.

وسيعرف قطاع الدواجن على وجه الخصوص تحولا نحو الانخفاض خلال الفصل الثالث من 2024، حيث سيسجل إنتاج لحوم الدواجن تقلصا بنسبة 3,3%. على الرغم من ارتفاع أسعار الأعلاف المركبة، أظهر القطاع مرونة خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2024، مكنت من دعم الإنتاج الحيواني الذي يتأثر للسنة الثانية على التوالي بالانخفاض المهم الذي يعرفه إنتاج اللحوم الحمراء بسبب محدودية العرض من الماشية المحلية المخصصة للذبح. غير انه سيشهد ابتداءا من شهر يونيو الماضي بشكل خاص تراجعا في العرض من الكتاكيت، على خلفية انخفاض الإنتاج الوطني مقترنًا بارتفاع صادرات أعدادها، مما سيساهم في نقص انتاج الدجاج الموجه نحو الاستهلاك. وفي ظل هذه الظروف، ستشهد أسعار بيع الدواجن زيادة تقدر بنسبة 27,6% على أساس سنوي. كما سترتفع أسعار اللحوم الحمراء، وذلك على الرغم من زيادة واردات الحيوانات الحية بأكثر من النصف خلال نفس الفترة.

**الطلب المحلي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الوطني**

من المرتقب أن يواصل الطلب الداخلي تعافيه الذي بدأ في منتصف 2023، خلال الفصل الثالث من 2024، حيث سيرتفع بنسبة 5% مقارنة بـ 4,3% في المتوسط خلال النصف الأول من العام. وعلى الرغم من تنامي أسعار المواد الغذائية الذي أدى إلى تجدد التوترات التضخمية، إلا أن القدرة الشرائية للأسر ستحافظ على اتجاهها الإيجابي، وذلك بفضل زيادة المداخيل المتعلقة بالأجور. كما ستدعم التحويلات العمومية لصالح الأسر الفقيرة وتحسن التحويلات الخارجية زيادة في الدخل المتاح الخام للأسر، الذي يتأثر خلال عموم سنة 2024 بانخفاض النشاط في الوسط القروي. ويرتقب ان يهم تحسن نفقات الأسر بشكل أساسي المنتجات الغذائية المصنعة والسلع المنزلية وبدرجة أقل المنتجات الفلاحية. وعلى العموم، سيسجل استهلاك الأسر نموًا بنسبة 3,2% خلال الفصل الثالث من 2024، بمساهمة ستبلغ نقطتين في ديناميكية النمو الاقتصادي الإجمالي.

 بالموازاة مع ذلك، يرجح أن يساهم الإنفاق الاستثماري أيضًا في دعم النشاط الاقتصادي خلال الفصل الثالث من عام 2024، حيث سيحقق نموًا بنسبة 9,6% عوض 8,9% في الفصل الثاني. وباعتبار توقعات توسع الطلب الداخلي والمكاسب المتراكمة نتيجة لانخفاض تكاليف الإنتاج الذي بدأ في عام 2023، سترفع الشركات الخاصة من إنفاقها الموجه نحو المعدات الصناعية، وستعزز اعتمادها على التمويل المصرفي والتمويل الذاتي. في هذا الصدد، تشير البيانات إلى ارتفاع صافي تدفقات القروض الممنوحة للشركات الخاصة غير المالية المخصصة للتجهيز بنسبة 8,9% على أساس سنوي خلال شهري يوليوز وغشت 2024. وعلى العكس من ذلك، سيعرف المخزون ديناميكية أقل أهمية مقارنة بالفصل الثاني، مساهما بـ 0,4 نقطة في النمو.

**ارتفاع معتدل للتضخم**

من المتوقع أن يشهد معدل التضخم ارتفاعًا طفيفًا خلال الفصل الثالث من 2024، عقب عدة فصول من التراجع، حيث سيبلغ 1,2% عوض 0,8% خلال الفصل السابق. وسيعكس هذا الارتفاع زيادة أسعار المواد الغذائية بنسبة 0,7%، بعد انخفاض بنسبة 0,3% خلال الفصل السابق، وتراجع أسعار المنتجات غير الغذائية إلى 1,4+% مقارنة بـ 1,6+% خلال الفصل الثاني. أما بالنسبة للتضخم الكامن، الذي يستثني أسعار المواد الخاضعة لتدخل الدولة والمنتجات ذات الأسعار المتقلبة، فسيشهد، بدوره، ارتفاعًا طفيفًا سيصل إلى 2,4% مقارنة بـ 2,3% في الفصل السابق، مدفوعًا بزيادة في مكونه الغذائي مع تراجع تدريجي في أسعار المنتجات المصنعة واستقرار نسبي في أسعار الخدمات.

وسيعكس ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل كبير تصاعد أسعار اللحوم (بمساهمة نقطة واحدة)، وذلك بسبب استمرار تزايد أسعار اللحوم الحمراء مقترنًا بارتفاع كبير في أسعار لحوم الدواجن خلال الفترة الصيفية. كما يعزى توجه أسعار المواد الغذائية نحو الارتفاع، وإن كان بدرجة أقل، إلى تصاعد أسعار الفواكه الطازجة (0,4 نقطة) والأسماك (0,3 نقطة). بالمقابل ستشهد أسعار الخضروات الطازجة انخفاضا بمساهمة ستبلغ 0,7- نقطة، وذلك بالموازاة بشكل أساسي مع تعافي العرض المحلي.

أما بالنسبة لأسعار المنتجات غير الغذائية، فيعزى تباطؤ وتيرتها إلى تراجع أسعار الطاقة (4,2% مقارنة بـ 5% في الفصل السابق)، بسبب انخفاض أسعار المنتجات البترولية بنسبة 2,3% مقارنة بزيادة بنسبة 6,1% خلال الفصل الثاني، وذلك على الرغم من ارتفاع أسعار الغاز. كما ستتباطأ أسعار المنتجات المصنعة، بوتيرة طفيفة مقارنة بالفصل السابق (0,5%+ بعد 0,6%+)، متأثرة بانخفاض أسعار الأجهزة المنزلية الكبيرة.

**استمرار المساهمة السلبية للمبادلات الخارجية**

من المنتظر أن تظل مساهمة المبادلات الخارجية سلبية في النمو الاقتصادي الاجمالي، حيث ستصل الى 2,6- نقطة خلال الفصل الثالث من 2024. وعلى الرغم من انتعاش الصادرات (11,3%+ مقارنة بـ 7,8%+ خلال الفصل السابق)، من المتوقع أن يشهد حجم الواردات ديناميكية، استجابة لزيادة الطلب الداخلي.

 اما من حيث القيمة، يرجح أن ترتفع صادرات السلع بنسبة 14,6% حسب التغير السنوي خلال الفصل الثالث من 2024، مدعومة بشكل أساسي بمبيعات الفوسفاط ومشتقاته التي ساهمت بنسبة 4,4 نقطة في هذا التحسن، في اعقاب تحسن الطلب الخارجي، ولا سيما من دول أمريكا الشمالية وأفريقيا. كما ستساهم مبيعات صناعة النسيج والجلود، خاصة صناعة الملابس، بعد عدة فصول من التطورات المتباينة، في دعم تطور الصادرات الإجمالية (+2,6 نقاط)، بالإضافة إلى مبيعات المنتجات الغذائية (+2,3 نقاط) والطيران (+1,8 نقاط) وبنسبة 0,8 نقطة لمبيعات السيارات.

 ومن جهتها، ستشهد قيمة واردات السلع ارتفاعا بنسبة 12,7% حسب التغير السنوي. وينتظر ان تعرف مشتريات السلع الصناعية تحسنا ولا سيما الأجهزة الخاصة باستخراج السوائل أو الغازات، وأجهزة التبديل والتوصيل الكهربائية، والآلات لمعالجة المطاط والبلاستيك والسيارات التجارية في زيادة الواردات الإجمالية، بمساهمة ستصل الى 5,5+ نقاط، متبوعة بمشتريات المنتجات شبه المصنعة، بمساهمة قدرها +3 نقاط، مدفوعة بشكل خاص بمشتريات المنتجات الكيميائية والألمنيوم الخام وشبه المنتجات الحديدية أو الفولاذية والأوراق. كما ستتأثر فاتورة المواد الغذائية بشكل أكبر بمشتريات الحبوب والحيوانات الحية والفواكه، في سياق نقص الإنتاج الفلاحي المحلي، وسيستمر تنامي فاتورة الطاقة مدفوعة بشكل أساسي بمشتريات الديزل والوقود والغاز البترولي.

وستساهم دينامية المبادلات الخارجية للسلع من حيث القيمة خلال نفس الفترة في تحسن معدل التغطية بمعدل نقطة واحدة خلال الفصل الثالث من 2024 حسب التغير السنوي، ليصل إلى 56,3%.

**تسارع نمو الكتلة النقدية والقروض الموجهة نحو الاقتصاد**

من المرتقب أن تشهد الكتلة النقدية تسارعًا خلال الفصل الثالث من 2024، حيث ستسجل زيادة بنسبة 5,5% مقارنة ب 4,6%+ في الفصل السابق على أساس سنوي. ولا يزال الطلب على السيولة من قبل البنوك مرتفعًا بالموازاة مع تسارع تداول النقود الائتمانية، مما سيدفع بنك المغرب الى زيادة حجم تمويلاته للبنوك. كما يرجح ان تتباطأ وتيرة نمو الاحتياطات من العملة الصعبة بشكل ملحوظ لتصل الى 1,4%. كما ستستمر القروض الموجهة للإدارة المركزية في الارتفاع، مما سيعكس زيادة في المديونية النقدية للخزينة بنسبة 8.2%.

 وبدورها، ينتظر أن تحقق القروض المقدمة للاقتصاد زيادة تقدر بنسبة 4,6% خلال الفصل الثالث من 2024 على أساس سنوي، مقارنة بـ 3,7% في الفصل السابق. ويعزى هذا التطور بشكل خاص إلى استئناف نمو القروض الخاصة بتسهيلات الخزينة بالنسبة للشركات وتسارع قروضها المخصصة للتجهيز. وتجدر الإشارة إلى أن بنك المغرب حافظ على سياسته النقدية دون تغيير خلال الفصل الثالث مع الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي عند 2,75%، بعد خفض معدله بـ 25 نقطة أساس خلال الفصل الثاني. وستسقر أسعار الفائدة في السوق بين البنوك عند مستوى سعر الفائدة الرئيسي، مسجلة انخفاضًا قدره 25 نقطة أساس عن متوسطها السنوي. بينما يرتقب أن تعرف أسعار الفائدة انخفاضا مهما في سوق مزادات سندات الخزينة، حيث ستتراجع أسعار الفائدة لأجل 5 و10 سنوات بنسبة 65 و66 نقطة أساس على التوالي.

ومن ناحية أخرى، لا يزال تأثير خفض سعر الفائدة الرئيسي الأخير خلال الفصل الثاني محدودا على أسعار الفائدة على الودائع التي يرتقب أن تشهد، بخلاف ذلك، ارتفاعا بنسبة 10 نقاط أساس في المتوسط. أما على مستوى سوق الصرف، يرجح أن يرتفع الدرهم بنسبة 1,1% و1,5% مقابل اليورو والدولار الأمريكي على التوالي خلال الفصل الثالث من 2024.

 **انتعاش سوق الأسهم**

من المنتظر أن يواصل سوق الأسهم تطوره الإيجابي خلال الفصل الثالث من عام 2024 بوتيرة متسارعة، بعد اداء اقل دينامية خلال الفصل الثاني. ويرجح أن يجدد المستثمرون نظرتهم الإيجابية لسوق الأسهم، مع تعزيز ثقتهم في البورصة. وسيعكس تحسن مؤشرات البورصة ارتفاعا في أسعار العديد من الشركات المدرجة، في ظل ظرفية تتميز بتراجع التوترات التضخمية على المستوى الوطني. حيث يتوقع أن يرتفع مؤشر مازي بنسبة 21,1% على أساس سنوي خلال الفصل الثالث من 2024، عوض 14,9% خلال الفصل السابق، كما ستزداد القيمة السوقية بنسبة 21,7% خلال نفس الفترة. وستهم هذه الديناميكية، بشكل أساسي، قطاعات العقار والصحة وخدمات النقل والهندسة والسلع الرأسمالية والمناجم وقطاع الكهرباء. وستستمر سيولة سوق البورصة في النمو بشكل محسوس، كما سيرتفع حجم التداول بنسبة 50,8% على أساس سنوي خلال الفصل الثالث من 2024.

**توقعات بتحسن النمو الاقتصادي ب 2,5% خلال الفصل الرابع من 2024**

 تميزت آفاق نمو النشاط العالمي خلال الفصل الثالث من عام 2024 بتوجهات ايجابية في العموم، مع دينامية مستقرة ستهم العديد من الاقتصادات المتقدمة والناشئة. ومن الراجح أن يظهر قطاع الخدمات مرونة ملحوظة مع استمرار تطوره، بينما ستتأثر القطاعات الصناعية بضغوط ناجمة عن ارتفاع مستويات المخزون. وسيشهد حجم التجارة العالمية للبضائع والخدمات تحسنًا، خلال نفس الفترة، مستفيدا من انتعاش الواردات الأمريكية الناجم عن زيادة الاستثمارات في المعدات، وزيادة ديناميكية المبادلات التجارية في الاقتصادات الناشئة الرئيسية. كما يرتقب ان تتحسن ثقة المستهلكين بمجموعة الأورو وان تتسارع وتيرة النمو بها، في الوقت الذي سيظهر اقتصاد الولايات المتحدة مزيدا من المرونة مستفيدا من تنامي الطلب الداخلي والمخزونات التي تعوض زيادة الواردات.

بخلاف ذلك، تفيد المؤشرات المتاحة حاليًا تراجعا في دينامية نمو النشاط الاقتصادي على الصعيد الدولي خلال الفصل الرابع من 2024. حيث يتوقع أن يتباطأ النمو العالمي من جديد بسبب تلاشي العوامل الداعمة لزيادة الإنفاق الاستهلاكي وتصاعد التوترات الجيوسياسية. ويتوقع في هذا الصدد أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي في منطقة اليورو 1,1%، بينما سيصل النمو في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 1,8%، متأثرًا بزيادة محتملة في الادخار الاحتياطي للأسر، مما قد يحد من إنفاقها الاستهلاكي. ومع ذلك، ينتظر أن يقوم الاحتياطي الفيدرالي بخفض أسعار الفائدة لتحفيز الاقتصاد، مما يدعم احتمالية التعافي على المدى المتوسط. من ناحية أخرى، ينتظر ان يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي معتدلًا في الصين، بسبب استمرار تباطؤ قطاع العقارات وتلاشي الزخم الناتج عن برنامج التحفيز الذي تم تنفيذه في نهاية عام 2023.

بالموازاة مع ذلك، يرجح أن يشهد حجم الصادرات الوطنية للسلع وللخدمات نموًا أكثر اعتدالًا خلال الفصل الرابع من عام 2024 (7,6% بدلاً من 11,3%)، متأثرة بتباطؤ مبيعات المنتجات المصنعة. وستشهد الواردات، خلال نفس الوقت، تباطؤًا في وتيرة نموها لتصل إلى9,2% بعد 14,4%. وسيترتب عن ذلك استمرار المساهمة السلبية للتجارة الخارجية في النمو، مع تراجع محدود في تأثيرها مقارنة بالفصول الثلاثة السابقة.

في ظل ذلك، سيشكل استهلاك الأسر الدعامة الرئيسية للنمو الاقتصادي الوطني خلال الفصل الرابع من عام 2024، حيث ستواصل الأسر الحفاظ على وتيرة نمو إنفاقها الاستهلاكي، مستفيدة من المكاسب في القدرة الشرائية المرتبطة بزيادة التحويلات الاجتماعية وارتفاع المداخيل المرتبطة بالأجور. وقد يشهد معدل ادخارها تحولاً نحو الارتفاع، بالنظر إلى استئناف نمو الدخل الحقيقي وتحسن ودائعها المصرفية الذي بدأ في أوائل عام 2024. بينما سيشهد الإنفاق الاستثماري تباطؤًا ملحوظًا، في ظل الآفاق الاقتصادية الدولية الأقل ملائمة التي ستدفع الشركات الصناعية إلى اتباع نهج أكثر تحفظًا في إنفاقهم الاستثماري. بالمقابل، سيشهد إنجاز مشاريع التهيئة المائية والتحتية تحسنا مما سيعزز الإنفاق العمومي وسيدعم زيادة الاستثمار بنسبة 5,4% خلال الفصل الرابع من عام 2024، عوض 9,6%. وفي المجمل، يتوقع أن يعرف الطلب الداخلي تباطؤا في وثيرة نموه ليصل إلى 4% عوض 5% المرتقب تحقيقها خلال الفصل السابق.

وسيواكب هذا التباطؤ وبعض التطورات المرتبطة بالعرض تباطؤا طفيفا في وتيرة نمو الأنشطة الاقتصادية خلال الفصل الرابع من 2024. حيث يرتقب أن يؤدي استكمال مرحلة التعافي في الصناعات الاستخراجية، وارتفاع أسعار الأسمدة العالمية، والشكوك بشأن تجديد القيود المفروضة على تصدير الأسمدة الصينية خلال الفصل الرابع إلى الضغط على ديناميكية الصناعات الاستخراجية والكيميائية. كما ستظهر صعوبات في بعض القطاعات، ولا سيما الصناعات الغذائية التي تمر بظرفية صعبة ناجمة عن ضعف العرض الفلاحي المحلي والتكاليف المترتبة بالنسبة لصناعات تحويل اللحوم والحبوب والحليب. مما سيساهم في تباطؤ القيمة المضافة للصناعات التحويلية، حيث ستحقق زيادة محدودة ستصل إلى 2,7% خلال الفصل الرابع. وفي ظل هذه الظروف، يرتقب أن يعتمد تنامي النشاط باستثناء الفلاحي بشكل أساسي على ديناميكية البناء والخدمات، ليصل نموه إلى 3,2% خلال الفصل الرابع من عام 2024.

 كما يرتقب أن تواجه الأنشطة الفلاحية خلال الفترة نفسها استمرار تراجع الإنتاج الزراعي، وانخفاضًا أقل حدة على مستوى إنتاج الفروع الحيوانية. وستشهد تكاليف الإنتاج المرتبطة بالوقود والأسمدة والأعلاف المركبة المصنوعة من الذرة والمبيدات انخفاضًا طفيفًا، بينما ستظل تكاليف أعلاف الماشية والغاز مرتفعة. بناءا على ذلك، ستعرف القيمة المضافة الفلاحية انكماشا بنسبة 4,4% على أساس سنوي، بمساهمة سلبية 0,4 نقطة من النمو الاقتصادي الإجمالي.

 وفي العموم، من المتوقع أن يحقق الناتج الداخلي الخام نموا سيبلغ 2,5% خلال الفصل الرابع من عام 2024 على أساس سنوي، عوض 2,8% المرجح تحقيقها خلال الفصل الثالث*. ويستند سيناريو هذا النمو بالأساس إلى تطور أكثر اعتدالاً للطلب في الفصل الأخير من عام 2024. وترتبط المخاطر المتعلقة بهذا السيناريو بشكل أساسي بتطور الصادرات. فمن الممكن أن تكون الزيادة في الصادرات من الصناعات الاستخراجية والكيميائية أقل أهمية مما كان متوقعا، وخاصة في حالة استئناف الصادرات الصينية، في حين أن زيادة أكثر استدامة في الطلب الأوروبي الموجه نحو صناعات معدات النقل والكهرباء من شأنها أن تدعم آفاق نمو النشاط الاقتصادي خلال هذا الفصل.*